

القوات الإسرائيلية تهدم منزلاً في سلوان



■ اقتحام مسجد الأقصى

مبنى في أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وهو عدد يفوق ما تعرض للهدم خلال عام بأكمله منذ عام 2016، مما أدى إلى تهجير 869 فلسطينياً وتركهم بلا مأوى.

من ناحية أخرى اقتحم عشرات الإسرائيليين، صباح أمس الثلاثاء، ساحات المسجد الأقصى المبارك.

وأفاد شهود عيان لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، بأن عشرات المستوطنين اقتحموا ساحات المسجد الأقصى، ونفذوا جولات استفزازية، وأدوا طقوساً تلمودية، بحراسة شرطة الاحتلال الإسرائيلي.

الأراضي المحتلة - «وكالات»: هدمت السلطات الإسرائيلية أمس الثلاثاء منزلاً من طابقين سكنيين في بلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى المبارك، يعود للشقيقين رماح وعلي عودة.

ونقلت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) عن شهود عيان قولهم إن «قوات الاحتلال اقتحمت حي بشر أيوب من سلوان، ومنعت المواطنين من التواجد في محيط المنزل الذي يُؤوي 12 فرداً، وأجبرت العائلة على تفريغ محتوياته، قبل أن تبشر بهدمه».

ومنذ بداية 2020، هدمت إسرائيل 689

كوريا الشمالية تنتقد واشنطن وسيؤول بسبب مناورات عسكرية مشتركة

والولايات المتحدة تدريباً أولياً اليوم الثلاثاء في الفترة التي تسبق التدريبات العسكرية الصيفية الرئيسية الأسبوع المقبل، وفقاً لما نقلته وكالة يونهاب للأنباء.

قائلة إن تلك التدريبات «توضح سياسة واشنطن العدائية».

وصرحت كيم يو جونج بذلك في بيان نقلته وكالة الأنباء المركزية الكورية، حيث بدأت كوريا الجنوبية

«وكالات»: انتقدت شقيقة الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج أون أمس الثلاثاء، كوريا الجنوبية والولايات المتحدة لمضها قداماً في المناورات العسكرية المشتركة، وقالت: «على الدول استخدام أي نفوذ لديها لتهدئة الوضع وإحياء عمليات السلام».

وتزح حوالي 241 ألف شخص منذ بداية هجوم طالبان في مايو حسب الأمم المتحدة.

«طالبان» تسيطر على عاصمة ولاية أفغانية سابعة الناتو: الوضع الأمني في أفغانستان صعب



■ حركة طالبان الإرهابية

مضيفة أنها الخسائر المدنية التي تمكنت الأمم المتحدة من توثيقها.

وقالت إن «الأرقام الفعلية قد تكون أعلى بكثير».

وأضافت باشليبه أن مكتبها يتلقى تقارير عن «إعدامات بإجراءات موجزة وهجمات ضد مسؤولين حكوميين حاليين وسابقين، وأفراد عائلاتهم، واستخدام القوة العسكرية، وتدمير منازل ومدارس، وعبادات، وزرع أعداد كبيرة من العيوت النافسة».

وتابعت باشليبه «توجيه الهجمات ضد المدنيين بشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي ويرقي إلى مستوى جريمة حرب».

وقالت: «يجب محاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني».

وأوضحت أن الأمم المتحدة تتلقى تقارير «مقلقة للغاية» عن قتل طالبان عناصر من قوات الأمن الأفغانية خارج الخدمة، حتى بعد استسلامهم.

وحضت رئيسة تشيلي السابقة كل الدول على استخدام نفوذها لإنهاء القتال.

وقالت: «على الدول استخدام أي نفوذ لديها لتهدئة الوضع وإحياء عمليات السلام».

وتزح حوالي 241 ألف شخص منذ بداية هجوم طالبان في مايو حسب الأمم المتحدة.

على الأرض، وتقوم حالياً بالاستيلاء على عاصمة ولاية تلو الأخرى، ورغم تقدم طالبان المنير للقلق، لا تزال الولايات المتحدة متمسكة بخطة الانسحاب، وكذلك ألمانيا.

من جانب آخر حضرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليبه الثلاثاء على وقف هجوم طالبان ضد المدن الأفغانية قائلة إن مكتبها تلقي تقارير عن ارتكاب جرائم حرب محتملة.

وقالت باشليبه في بيان: «على طالبان وقف عملياتها العسكرية في المدن. ما لم تعد جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات وتتوصل إلى

وخاصة بهم»، ولفت إلى أن هناك حاجة لعملية سلام كهذه لإحراز تقدم عاجل نحو وقف إطلاق النار وتسوية سياسية تضع حداً للعنف؛ وتحمي حقوق الإنسان في أفغانستان، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال والأقليات؛ وتدعم حكم القانون؛ وتضمن ألا تصبح أفغانستان مرة أخرى ملاذاً آمناً للإرهابيين.

وأضاف المسؤول «ندعو جميع الأطراف الإقليمية إلى القيام بدور بناء، لأن الحفاظ على أفغانستان مستقرة وآمنة هو في صالح الجميع».

ومنذ بدء انسحاب القوات الدولية مطلع مايو الماضي، حققت طالبان مكاسب ضخمة

«وكالات»: سيطرت طالبان على مدينة فراح في غرب أفغانستان الثلاثاء، وفق نائبة محلية، والمتزمتين، لتكون سابع عاصمة ولاية تسقط في يد الحركة، منذ الجمعة.

وقالت شهلا أبو بار من مجلس ولاية فراح: «دخل عناصر طالبان بعد ظهر أمس مدينة فراح بعد قتال استمر مدة وجيزة ضد قوات الأمن. سيطروا على مكتب حاكم الولاية ومقر الشرطة».

من جهة أخرى وصف حلف شمال الأطلسي (ناتو) بأنه «صعب ومحفوف بالتحديات»، ودعا حركة طالبان إلى وقف هجماتهم في بروكسل: «نشارك مجلس الأمن الدولي في القلق العميق الذي أعرب عنه بشأن المستويات المرتفعة من العنف الناجم عن هجمات طالبان، بما في ذلك الهجمات على المدنيين، وبشأن التقارير عن انتهاكات خطيرة أخرى لحقوق الإنسان».

وأكد المسؤول أنه لا يوجد حل عسكري للصراع، وشدد على أنه «يجب على طالبان أن تدرك أن المجتمع الدولي لن يعترف بها أبداً إذا ما رفضت العملية السياسية وحاولت الاستيلاء على البلاد بالقوة، عليها وقف هجماتها والمشاركة في محادثات السلام بحسن نية».

ودعا المسؤول إلى «عملية سلام شاملة يقودها الأفغان

محكمة صينية تؤيد حكماً بإعدام كندي

سفير كندا لدى الصين بالحكم في اتصال عبر الهاتف مع صحفيين بعد أن حضر الجلسة.

وقال «ليس صدفة أن يحدث هذا الآن، بينما تجري المحاكمة في فانكوفر» مشيراً إلى قضية شيلينبرج وقضية كندي آخر هو مايكل سبافور.

ونفت الصين التلميح إلى أن قضيتي الرجلين الكنديين مرتبطتين بقضية مينغ، على الرغم من أنها حذرت من عواقب لم تحددها ما لم يُفرج عن مينغ.

ولم ترد وزارة الخارجية الصينية على طلب للتعليق.

كان رجل الأعمال سبافور قد اعتقل في الصين بعد أيام من القبض على مينغ، ووجهت السلطات الصينية إليه تهمة التجسس في يونيو العام الماضي، وبدأت محاكمته في مارس.

وقال بارتون إن من المتوقع إعلان الحكم بحق سبافور اليوم الأربعاء.



■ روبرت شيلينبرج خلال إحدى المحاكمات

ونظرت المحكمة العليا في إقليم لياونينغ بشمال شرق الصين، طعن شيلينبرج على الحكم بإعدامه في مايو من العام الماضي، وأكدت الحكم أمس الثلاثاء.

وتندد دومينيك بارتون

بكين - «وكالات»: أيدت محكمة صينية أمس الثلاثاء حكماً بالإعدام على رجل كندي بتهمة تهريب المخدرات قبل يوم من موعد صدور حكم من محكمة أخرى على كندي آخر متهم بالتجسس.

وجاءت محاكمة الكنديين في وقت يقوم فيه محامون في كندا بمطالبة المديرية المالية لشركة هواوي بمحاولة أخيرة لإقناع محكمة بعدم ترحيلها إلى الولايات المتحدة، حيث تواجه اتهامات تتعلق بانتهاك عقوبات.

واعقل روبرت شيلينبرج بتهمة تهريب المخدرات في 2014 وحكم عليه بالسجن 15 عاماً في أواخر عام 2018.

وطعن على الحكم لكن محكمة في مدينة داليان حكمت عليه بالإعدام في يناير 2019 بعد شهر من اعتقال مينغ وانتشوا المديرية المالية لهواوي في مطار

بكين - «وكالات»: وصل إلى العاصمة السودانية المدعي العام الجديد للمحكمة الجنائية الدولية كريم أسد خان الذي تولى منصبه في يونيو، لمناقشة التحقيق الجاري حول جرائم الحرب المرتكبة في إقليم دارفور تحت حكم الرئيس السابق عمر البشير.

ونشرت وكالة الأنباء السودانية الرسمية (سونا) الثلاثاء «مناقشة المدعي العام خلال الزيارة مع المسؤولين تعزير سبل التعاون حول ملف التحقيق الجاري المتعلق بدارفور».

وفي مايو زارت المدعية العامة السابقة للمحكمة الجنائية فاتو بنسودا إقليم دارفور.

وكانت بنسودا أول مسؤول على هذا المستوى من المحكمة الجنائية الدولية يتمكن من زيارة دارفور منذ بدأت في العام 2005 التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت خلال النزاع في هذا الإقليم الذي اندلع في العام 2003 وخلف نحو 300 ألف قتيل وأدى إلى نزوح 2.5 مليون من السكان، وفق الأمم المتحدة.

والأسبوع الماضي، صادق مجلس الوزراء السوداني على قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في خطوة جديدة باتجاه محاكمة محتملة للبشير أمام هذه الهيئة القضائية الدولية في لاهاي.

المدعي العام الجديد للمحكمة الجنائية الدولية يزور السودان



■ المدعي العام الجديد للمحكمة الجنائية الدولية كريم أسد خان

وكتب رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك على تويتر «أجرتنا اليوم، وبالإجماع، مشروع قانون انضمام السودان لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية».

وكانت المحكمة الجنائية أصدرت في العام 2009 مذكرة توقيف في حق البشير الذي أسقطته احتجاجات شعبية واسعة في إبريل 2019.

وفي فبراير 2020 وعد مجلس السيادة الانتقالي، وهو أعلى سلطة في البلاد والمشكل من مدنيين وعسكريين للإشراف على إدارة الفترة الانتقالية، بمغول البشير أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ويحاكم البشير بتهمة القيام بانقلاب العسكري على النظام في يونيو 1989. وهو موجود في سجن كوبر بالعاصمة السودانية.

وأعلنت الحكومة الانتقالية التي تولت السلطة عقب اطاحة البشير استعدادها للتعاون مع المحكمة الدولية التي أصدرت كذلك مذكرة توقيف في حق اثنين من مساعدي البشير هما عبد الرحيم محمد حسين وأحمد هارون المحبوسين في سجن كوبر بالعاصمة السودانية منذ 2019.

وطالب هارون مطلع مايو بإحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية عقب منوله أمام لجنة تحقيق حكومية.

«وكالات»: وصل إلى العاصمة السودانية المدعي العام الجديد للمحكمة الجنائية الدولية كريم أسد خان الذي تولى منصبه في يونيو، لمناقشة التحقيق الجاري حول جرائم الحرب المرتكبة في إقليم دارفور تحت حكم الرئيس السابق عمر البشير.

ونشرت وكالة الأنباء السودانية الرسمية (سونا) الثلاثاء «مناقشة المدعي العام خلال الزيارة مع المسؤولين تعزير سبل التعاون حول ملف التحقيق الجاري المتعلق بدارفور».

وفي مايو زارت المدعية العامة السابقة للمحكمة الجنائية فاتو بنسودا إقليم دارفور.

وكانت بنسودا أول مسؤول على هذا المستوى من المحكمة الجنائية الدولية يتمكن من زيارة دارفور منذ بدأت في العام 2005 التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت خلال النزاع في هذا الإقليم الذي اندلع في العام 2003 وخلف نحو 300 ألف قتيل وأدى إلى نزوح 2.5 مليون من السكان، وفق الأمم المتحدة.

والأسبوع الماضي، صادق مجلس الوزراء السوداني على قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في خطوة جديدة باتجاه محاكمة محتملة للبشير أمام هذه الهيئة القضائية الدولية في لاهاي.

إثيوبيا تدعو مواطنيها للقتال ضد قوات إقليم تيغراي

من جانب واحد. ولم يتسن على الفور التواصل مع المتحدث باسم قوات إقليم تيغراي، للتعليق.

القتال ضد قوات إقليم تيغراي. وجاء البيان بعد قرابة ستة أسابيع من إعلان الحكومة وفقاً لإطلاق النار

أنيس أبابا - «وكالات»: قال مكتب رئيس الوزراء الإثيوبي أمس الثلاثاء، إن على «جميع الإثيوبيين القادرين، المشاركة في

الخلافت في الكونغرس يهدد بأزمة مالية في الخريف



■ اجتماع الكونغرس الأمريكي بمجلسيه

واشنطن - «وكالات»: تصاعدت مخاطر حدوث اضطراب كبير في الإنفاق والمدفوعات الحكومية الأمريكية خلال الخريف المقبل، في ظل الخلافات بين الجمهوريين والديمقراطيين في الكونغرس، على الدين الاتحادي.

وقرر الديمقراطيون في مجلس الشيوخ رفض زيادة سقف الدين العام أو تمديد تعليق العمل به في مسودة مشروع ميزانية العام المالي الجديد التي طرحت الإثنين.

وتتضمن مسودة الميزانية إنفاقاً بـ 3.5 تريليونات دولار سنتمثل الجزء الأكبر من الأجندة الاقتصادية للرئيس جو بايدن.

في المقابل يعارض الجمهوريون الإنفاق الاجتماعي في مسودة الميزانية، ودعوا الديمقراطيين إلى تضمين زيادة سقف الاقتراض الحكومي في مشروع الميزانية، وهو ما يمكن تمريره بموافقة 50 عضواً من الأعضاء المئة في المجلس، وما يلغي الحاجة إلى أصوات الجمهوريين في المجلس.

من ناحيتها دعت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين إلى زيادة سقف الدين العام.

وأشارت وكالة بلومبرغ للأنباء إلى أنه دون رفع لسقف الدين العام لن تجد الحكومة الأمريكية الأموال اللازمة لتسيير دولاب العمل بعد عودة الكونغرس من عطلة الصيف في سبتمبر المقبل.

كما يواجه أعضاء الكونغرس موعداً نهائياً آخر، في 30 سبتمبر لتمرير ميزانية العام المالي الجديد الذي يبدأ في 1 أكتوبر المقبل.